



تقرير 2020

نشرة صحفية

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه



الأمم المتحدة



حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

رسالة من الرئيس



لم يكن عام 2020 مثل أي عام آخر في التاريخ الحديث. فقد تركت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثارا مجتمعية واقتصادية مدمرة، وحصدت حياة كثير من البشر، وتسببت في معاناة لا حصر لها. ويتضمن هذا التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2020 تحليلاً يتناول كيف أثرت الجائحة على سلسلة الإمداد العالمية الخاصة بالأدوية، وزادت الطلب على الأدوية الخاضعة للمراقبة اللازمة في علاج المرضى المصابين بكوفيد-19، وعطلت تقديم العلاج والخدمات الصحية ذات الصلة إلى الأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية واضطرابات تعاطي المخدرات. وفي هذه الفترة التي باتت فيها الموارد مستنزفة، يجب ألا يُهمل المصابون باضطرابات تعاطي المخدرات. وتدعو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) الحكومات إلى كفالة استمرار حصولهم على خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

وقد أظهرت الجائحة أن التعاون والتضامن الدوليين ضروريان لصون صحة الناس ورفاههم في جميع أنحاء عالمنا المترابط. وتبنت ما لإمكانية تبادل أدون الاستيراد والتصدير الإلكترونية من خلال نظام الهيئة الدولي لأنون الاستيراد والتصدير (I2ES) من قيمة لا تقدر بثمن أثناء فترات الإغلاق التي تعين فيها العمل من المنزل. وقد شرعت الهيئة، استناداً إلى الدروس التي استخلصتها في العام الماضي، وبالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، في تحديث المبادئ التوجيهية النموذجية بشأن التوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل الرعاية الطبية في حالات الطوارئ.

لقد تركت هذه الجائحة أثراً غير متناسب على رفاه كبار السن. غير أن هذه الفئة من السكان تأثرت أيضاً بوباء مخفي من تعاطي المخدرات، يتأوله الفصل المواضيعي من التقرير السنوي للهيئة، على غرار فصلي التقريرين السابقين اللذين ركزا على المرأة والشباب. فقد أصبح الناس يعيشون لفترات أطول، ومن التحديات المرتبطة بحياة أطول زيادة التعرض لخطر تعاطي المخدرات والارتهاق لها. وتزايد تعاطي المخدرات والوفيات المتصلة بها في أوساط كبار السن، كما تزايد عدد كبار السن الذين خضعوا لعلاج من مشاكل تعاطي المخدرات. وتوصي الهيئة بتحسين المعرفة بهذا الوباء المخفي، وبأن تتاح لأفراد هذه الفئة السكانية، الذين غالباً ما يتعرضون للإهمال، الخدمات اللازمة لصحتهم ورفاههم.

ويتزامن إصدار تقرير الهيئة السنوي لعام 2020 مع الذكرى السنوية الستين للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971. وقد نشرت الهيئة تقريراً خاصاً يستعرض إنجازات هاتين الاتفاقيتين وبرز التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اجتمعت الهيئة مع الدول الأعضاء للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، واستكشافاً معاً السبل الممكنة للتصدي للظهور السريع للسلائف المحوّرة والسلائف الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. ويتناول تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2020 هذا التحدي وهذه الإنجازات.

ولا يزال القلق يساورنا في الهيئة بشأن تدهور حالة مراقبة المخدرات في أفغانستان. ونحن نواصل العمل مع حكومة أفغانستان لدعم جهودها الرامية إلى معالجة هذا الأمر. وعملاً بالمادة 14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، ندعو الوكالات الإقليمية والدولية وشركاء أفغانستان إلى تقديم المساعدة التقنية و/أو المالية لدعم جهود مراقبة المخدرات في البلاد. ويحدد تقريرنا المجالات التي تتطلب دعماً عاجلاً، على النحو المستبان مع حكومة أفغانستان. فإذا لم



نظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تعالج مشكلة زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها وتعاطيها واضطرابات تعاطيها بصورة شاملة، فإن الجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتنمية المستدامة والرخاء والسلام في أفغانستان لن تكون فعالة على الأرجح.

ولا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء التطورات التشريعية في عدد من البلدان فيما يتعلق بالاستعمال غير الطبي للقنب، وهي تجري حواراً وثيقاً مع الدول الأعضاء بغية دعمها في تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وحماية صحة الناس ورفاههم.

وتواصل الهيئة دعوة الحكومات إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات مع الاحترام الكامل لمعايير وقواعد حقوق الإنسان. وينبغي التصدي للاتجار بالمخدرات والعنف المتصل بها من خلال تدابير شاملة ومتوازنة، ويجب أن تكون تدابير التصدي للأفعال الإجرامية المتصلة بالمخدرات متناسبة وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتلتزم الهيئة بدعم الحكومات في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال تعاونها الوثيق معها وبناء قدراتها، بما في ذلك من خلال مشروع الهيئة للتعليم وبرنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس"). ونحن نحث الحكومات على التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقارير عام 2020 لصالح مجتمعاتها المحلية. كما نقر بعمل منظمات المجتمع المدني ونشجعها على أخذ هذه التوصيات في الاعتبار عند التخطيط لأنشطتها.

إن الآثار التي تركتها جائحة كوفيد-19 على صحة الناس العقلية لم تظهر بعد بأكملها، فيجب تعزيز خدمات الوقاية والعلاج القائمة على الأدلة لوقف الزيادة في الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات وفي مشاكل الصحة العقلية. تلك هي المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتقنا جميعاً. وإن إعادة البناء على نحو أفضل بعد التحديات غير المسبوقة في عام 2020 وضمن إرزاز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان من المجتمع الدولي العمل على نحو أكثر جدية ونكاه.

كورنيليس بي. دي يونخيري

رئيس

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

وباء مخفي: تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن

الهيئة تسلط الضوء على وباء عالمي مخفي: تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن

تبرز الهيئة في تقريرها لعام 2020، أن شيخوخة سكان العالم اليوم تشكل تحدياً جديداً، وهو زيادة تعرض كبار السن لتعاطي المخدرات والارتهاان لها. ويشكل المسنون مجموعة سكانية مخفية من متعاطي مواد الإدمان بتحديات واحتياجات علاجية محددة. وثمة حاجة ملحة إلى دعم موسع ومتكامل للمساعدة على عكس هذا الاتجاه الذي ينذر بالخطر.

سكان العالم يشيخون بسرعة

سكان العالم يشيخون بشكل متزايد، وهذا الاتجاه أخذ في التسارع. وفقاً لبيانات صادرة عن الأمم المتحدة، في عام 2019، بلغ عدد من يتجاوز سنهم 65 في العالم 703 ملايين شخص. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد بحلول عام 2050 ليصل إلى 1,5 مليار نسمة. وفي عام 2050، سيمثل من تزيد أعمارهم عن 65 عاماً نسبة 16 في المائة من مجموع سكان العالم، أي ما يعادل واحداً من كل ستة أشخاص على وجه الأرض.

وكان تحول اتجاه السكان نحو الشيخوخة قد بدأ في الأصل في البلدان المرتفعة الدخل، ولكن هذا الاتجاه أصبح واضحاً الآن في البلدان ذات الدخل الأدنى أيضاً. ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، في فرنسا استغرق الأمر 150 عاماً قبل أن ترتفع نسبة سكانها الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً من 10 في المائة إلى 20 في المائة. ومن المتوقع أن يحدث التحول نفسه في البرازيل والصين والهند في غضون 20 عاماً فقط. وتشدّد الهيئة على أنه من الضروري التصدي لمشاكل وتحديات تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن اليوم للحد من الاتجاه المقلق لتعاطي المخدرات في هذه الفئة العمرية.

زيادة تعاطي مواد الإدمان في أوساط كبار السن مع نقص في البيانات في معظم البلدان

يبين الكتيب الرابع من تقرير المخدرات العالمي لعام 2018 الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان *المخدرات والسن: المخدرات والمسائل المرتبطة بها في أوساط الشباب والمسنين* أن تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن تزايد على مدى العقد الماضي بمعدل أسرع من معدله في أوساط الفئات الأصغر سناً. وتشير البيانات الواردة من الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن هذه الزيادة في تعاطي مواد الإدمان حدثت أساساً في البلدان المرتفعة الدخل ويمكن أن تكون نتيجة لشيخوخة "جيل طفرة الإنجاب" (جيل طفرة الإنجاب هم الذين ولدوا ما بين عامي 1946 و1964، وهي فترة شهدت ارتفاعاً في معدلات المواليد). ولكن هناك ثغرات كثيرة في البيانات الوبائية لكبار السن، ولا سيما في البلدان ذات الدخل الأدنى. ففي الماضي، كانت الدراسات الاستقصائية تركز في بياناتها بشكل رئيسي على الشباب وأفراد الفئات المعرضة للخطر الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 عاماً. وكان العلماء يميلون إلى تجاهل مسألة تعاطي مواد الإدمان لدى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً. وتؤكد الهيئة أن ندرة البيانات والمعلومات قد أدت إلى عدم اهتمام الحكومات بهذه المسألة عند وضع سياساتها وبرامجها.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تعريف متعاطي المخدرات من كبار السن

تعتبر معظم الدول الصناعية الشخص كبير السن عندما يبلغ 65 عاماً، وترتبط هذا التعريف بالتقاعد وتلقي استحقاقات الضمان الاجتماعي. وتشير الهيئة في تقريرها إلى أن الحالة الصحية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وثقافة المجتمع المحلي قد تكونان أكثر أهمية في تحديد من ينبغي اعتباره كبير السن. وقد عرفت بعض الدراسات في أوروبا كبار السن بمن تفوق أعمارهم الأربعين من متعاطي المخدرات. وفي الهند، شمل استعراض لاضطرابات تعاطي الكحول في أوساط كبار السن من تفوق أعمارهم الخمسين، وقد صنفت النرويج الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 45 ويتلقون العلاج من الأفيونيات على أنهم من كبار السن. وتحذر الهيئة من أن عدم توافق الآراء هذا بشأن تعريف الشخص المسن الذي يعاني من مشاكل تعاطي مواد الإدمان له تأثير كبير على كيفية عمل الممارسين الصحيين ومقدمي الخدمات الصحية مع مرضاهم. وتشير تقديرات مدرجة في دراسة وردت في التقرير السنوي لعام 2020 إلى أن عملية التقدم في العمر في أوساط من يعانون من مشاكل ناجمة عن تعاطي مواد الإدمان تتسارع بمدة لا تقل عن 15 عاماً. وقد يسبب ذلك للشباب المتضررين مشاكل صحية بدنية عادة ما يصاب بها أشخاص أكبر منهم سناً بكثير.

زيادة ملحوظة في تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن على مدى العقد الماضي

يقول تقرير الهيئة السنوي إن تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن في الولايات المتحدة قد زاد ثلاثة أضعاف بالنسبة لمعظم المخدرات على مدى العقد الماضي. وتبين الدراسات في الولايات المتحدة أن نسبة استخدام مسكنات الألم والمهدئات والبنزوديازيبينات والمسكنات أعلى لدى هذه الفئة العمرية منه لدى عامة السكان. وعند مقارنة تعاطي المخدرات لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق في الولايات المتحدة خلال العام الماضي، نجد أن معدل انتشار تعاطي القنب ارتفع من 1,2 في المائة في عام 2012 إلى 5,1 في المائة في عام 2019. وتشير التقديرات المتعلقة بمعدل انتشار تعاطي المخدرات في الهند ونيجيريا إلى استعمال واسع النطاق للمؤثرات الأفيونية الصيدلانية غير الطبية وشراب السعال لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و64 عاماً، وانتشار أوسع للاستعمال غير الطبي للمهدئات في نيجيريا في أوساط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و64 عاماً. وقد بينت دراسة أجريت في اليابان أن إصدار الوصفات الطبية المتضمنة مواد منومة ومضادة للقلق مرتفع بشكل غير متناسب في أوساط كبار السن، وفي الولايات المتحدة، تُصدر 30 في المائة من جميع الوصفات الطبية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة رغم أنهم لا يشكلون سوى 10 في المائة من عامة السكان. وتحذر الهيئة من أن مختلف المشاكل الصحية، وبروز مجموعة من الحالات الصحية على نحو مبكر، وزيادة معدل الوفيات ترتبط بزيادة تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن.

أسباب تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن

عموماً، يمكن تقسيم كبار السن الذين يعانون من مشاكل تتعلق بتعاطي المخدرات إلى مجموعتين: الذين تعاطوها "أول مرة مبكراً"، وهم الذين لديهم ماضٍ طويل حافل بتعاطي مواد الإدمان والذين يستمرون في تعاطيها مع تقدمهم في العمر؛ والذين تعاطوها "أول مرة متأخرين"، وهم الذين تحولت لديهم إلى عادة جديدة عند تقدمهم في السن. وأسباب نشأة الارتهاان للمخدرات في مرحلة لاحقة من الحياة معقدة وتتشكل من خلال تجارب الحياة. ويمكن أن تنشأ مشاكل تعاطي المخدرات مع مرور الوقت من خلال الإفراط في وصف أدوية الألم أو إساءة استخدام الأدوية الموصوفة، وكثيراً ما تتجم عن مشاكل



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

إدارة الألم المتصلة بالأمراض المزمنة أو الجراحة. كما تلعب اضطرابات الصحة العقلية المستمرة، مثل الاكتئاب والقلق، دوراً في الارتهاان التدريجي للمخدرات في وقت لاحق من الحياة.

عدم اهتمام الحكومات بهذه المشكلة

يؤكد تقرير الهيئة السنوي لعام 2020 أن هناك نقصاً عاماً في اهتمام الحكومات بتعاطي مواد الإدمان في أوساط كبار السن. ويتجسد ذلك في العدد المحدود من برامج الوقاية والعلاج من المخدرات المخصصة لهذه الفئة العمرية. وفي الوقت نفسه، تشير البيانات إلى أن تعاطي المخدرات والوفيات المتصلة بها قد ازدادت في أوساط كبار السن، كما ازداد عدد كبار السن الذين يلتمسون العلاج من المخدرات.

كبار السن الذين يتعاطون المخدرات يواجهون تحديات خاصة

لدى كبار السن الذين يتعاطون المخدرات مجموعة مختلفة من الخصائص ويواجهون تحديات خاصة. ويشكل تعدد الأدوية المتداولة، أي تناول خمسة أدوية أو أكثر في اليوم، سواء كانت أدوية تُصرف بوصفة طبية أو بدونها، أم كانت عقاقير غير مشروعة، مشكلة متنامية في أوساط كبار السن في جميع أنحاء العالم. وسوء الاستخدام هذا يجعل كبار السن خاصة عرضة للمشاكل الصحية، مثل مشاكل الجهاز التنفسي، والأمراض التنكسية، وأمراض الكبد، والسكري، والمشاكل المزمنة المتعلقة بالصحة العقلية. ومن التداعيات الأخرى حوادث السقوط وحوادث الطرق وصعوبة أداء أنشطة الحياة اليومية فضلاً عن العزلة والاكتئاب. وفي كثير من المجتمعات، يمكن أن يؤدي الوصم والعار والمشاكل المالية والخوف من إطلاق الآخرين الأحكام عليهم إلى العزلة الاجتماعية والوحدة. وأخيراً، فإن كبار السن الذين يستخدمون مواد الإدمان، ولا سيما أولئك الذين يخطون الأدوية، هم أكثر عرضة لخطر الوفاة بالجرعات المفرطة والانتحار والمرض.

هناك حاجة إلى مزيد من البحوث وجمع البيانات لتشخيص حالات كبار السن بدقة

يشدد تقرير الهيئة السنوي لعام 2020 على ضرورة معالجة ثلاثة مجالات لمكافحة تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن: زيادة البحوث وجمع البيانات الموسع، ومكافحة الوصم، والرعاية المراعية للسن. ولتحسين تشخيص تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن، من الضروري إجراء قياس ورصد سليمين لصحتهم ورفاههم. وقد أشير إلى تعاطي مواد الإدمان في أوساط كبار السن باعتباره "وباء صامتاً". وتؤكد الهيئة من جديد على أهمية اكتشاف العدد المخفي من متعاطي المخدرات من كبار السن والوفيات المتصلة بها، حتى يتسنى إعداد علاجات مراعية للسن ورعاية متكاملة. وتوصي الهيئة بما يلي:

- استخدام نظم الرصد القائمة إلى أقصى حد لتحسين فهم الطلب على العلاج؛
- توسيع نطاق نظم الرصد لتشمل الأدوية التي تصرف بوصفة طبية وبدونها للحد من الوصفات الطبية المتعددة واستصدار الوصفات المتعددة المتزامنة؛
- إلغاء الحد الأقصى الشائع المتمثل في بلوغ سن 65 عاماً من نظم الرصد العامة لتشمل كبار السن؛



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

- أن تنظر البلدان في استخدام تكنولوجيات الرعاية المبتكرة والجديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم ممارسو التطبيب عن بعد ومقدمو الرعاية الصحية عبر الإنترنت الخدمات المتعلقة بتعاطي مواد الإدمان لكبار السن الذين يعيشون في المجتمعات الريفية؛
- تدريب الموظفين الطبيين ليتمكنوا من التعرف بدقة على حالات تعاطي المخدرات لدى كبار السن، ومن التمييز بين الأعراض المماثلة لأمراض أخرى وتقديم الرعاية التي تراعي سنهم؛
- توفير التدريب على معالجة الوصم، وإزالة الحواجز أو مشاعر الحرج التي تنتاب الأطباء لدى استقصاء تعاطي مواد الإدمان لدى كبار السن، والتي ترتبط بالثقافة والعادات السائدة في المجتمع المحلي.

نُهج وتوصيات العلاج للحكومات

يؤكد تقرير الهيئة السنوي أنه ينبغي الاعتراف باستخدام مواد الإدمان في أوساط كبار السن بوصفه تحدياً صحياً عالمياً. وحينها فقط يمكن الحد من تعاطي مواد الإدمان لدى هذه الفئة العمرية ومعالجته ومعالجة الوصم المتصل به. وهناك حاجة إلى الدعوة وإلى تدابير عملية لتبديد القوالب النمطية والتصدي للوصم. وينبغي تشجيع الشخصيات العامة على التحدث علناً عن هذا الموضوع، وإشراك كبار السن في صياغة رسائل لمكافحة الوصم في مجتمعاتهم وإيجاد النهج واللحجة السليمين.

ومن الضروري وضع برامج تدريبية وتطوير مهني مستمر. وينبغي أن تكون برامج العلاج متكاملة وأن تشمل كلا من الصحة البدنية والصحة العقلية والارتهاان للمخدرات لدعم كبار السن على المدى الطويل. وينبغي أن تكون برامج العلاج من المخدرات المراعية للسن موجهة نحو تعزيز القدرة الوظيفية لكبار السن ورفاههم، وأن تشمل هذه البرامج أفراد عائلاتهم، لأن معظم كبار السن يفضلون تلقي الرعاية في منازلهم وليس من دور الرعاية. ويؤكد تقرير الهيئة السنوي أن برامج العلاج التي تشمل الرعاية المتكاملة والتي تستهدف كبار السن داخل بيوتهم يمكن أن تحقق وفورات كبيرة في التكاليف، وأن تقلل ما لا لزوم له من المعاناة.

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحدياً أمام توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية.

منذ شباط/فبراير 2020، أثرت عمليات الإغلاق، بما فيها إغلاق الحدود، وتدابير التباعد الاجتماعي التي اعتمدها معظم البلدان للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 على سلسلة الإمداد العالمية الخاصة بالأدوية. ونظراً لتعطل تصنيع المواد الأولية الأساسية اللازمة لإنتاج المكونات الصيدلانية الفعالة في بعض البلدان الصناعية الرئيسية، وكذلك التحديات اللوجستية، فقد تأثرت سلسلة الإمداد العالمية سلباً.

وأدت الزيادة الكبيرة في الطلب على الأدوية اللازمة لعلاج مرضى كوفيد-19 إلى مزيد من الانخفاض في توافر بعض الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة. وأحاطت الهيئة علماً بالأنباء المتعلقة بنقص أدوية مثل الفنتانيل والميدازولام في بعض البلدان. وكان ذلك مدفوعاً إلى حد كبير بالزيادات الكبيرة في الحاجة إلى توفير وسيلة لتخفيف الألم والتسكين للمرضى الذين أدخلوا إلى وحدات العناية المركزة مصابين بكوفيد-19.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

وفي ضوء انخفاض العرض وزيادة الطلب، اتخذت بعض البلدان عدداً من التدابير الطارئة. ومن ذلك زيادة المخزونات الوطنية، واللجوء إلى عقاقير بديلة، وفرض حظر مؤقت على تصدير بعض الأدوية، مما أدى بدوره إلى نقص في بعض الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة في بلدان أخرى.

ومنذ آذار/مارس 2020، تلقت الهيئة عدداً من الطلبات من الحكومات لزيادة تقديراتها وتقييماتها للاحتياجات المشروعة من المواد الخاضعة للمراقبة، كما تُسجل عدد أكبر من البلدان في نظام إصدار الأذون الإلكترونية للاستيراد والتصدير بدلاً من إصدار النسخ الورقية منها.

الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية واضطرابات تعاطي المخدرات معرضون للخطر

تلقت الهيئة الانتباه بوجه خاص إلى انقطاع العلاجات والخدمات المقدمة إلى الأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية واضطرابات تعاطي المخدرات. وقد وجدت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 40 بلداً قد تعرض لانقطاع في هذه الخدمات، بما في ذلك خدمات الطوارئ المنقذة للحياة. وانقطاع الخدمات الأساسية نتيجة لانتشار جائحة كوفيد-19 أمر مقلق للغاية، إذ إن طول فترات التباعد الاجتماعي وما يرتبط به من عزلة اجتماعية يضعان ضغوطاً عاطفية أكبر على الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحة عقلية واضطرابات تعاطي المخدرات، مما قد يزيد من عدد الأشخاص الذين يعانون من تلك الحالات.

وقد تسببت القيود المفروضة على التنقل للحد من انتشار كوفيد-19 في تعطيل كبير لوصول متعاطي المخدرات الطوعي إلى خدمات العلاج من المخدرات. ولم يؤد ذلك إلى زيادة وتفاقم الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات فحسب، بل أثر أيضاً على الصحة العامة لمتعاطي المخدرات. فقد أُفيد بأن متعاطي الهيروين الذين لم يتمكنوا من الحصول على علاج إبدالي للمؤثرات الأفيونية عانوا من أعراض شديدة لانقطاعهم عن تعاطيها. وأدى النقص في إمدادات المخدرات أيضاً إلى استخدام وسائل تعاطي بديلة، مثل حقن المخدرات، مما يؤدي إلى مخاطر إضافية متمثلة في انتشار الأمراض المنقولة بالدم، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والتهاب الكبد الوبائي C.

وقد أثرت التدابير التي اتخذتها الحكومات لمكافحة انتشار كوفيد-19 على أسواق المخدرات غير المشروعة. وتشمل تلك الآثار انخفاض توافر المخدرات وزيادة أسعارها. وعلاوة على ذلك، تأثرت قدرات سلطات إنفاذ القانون وتغيرت أساليب عمل المتجرين بالمخدرات.

وربما أدى نقص الهيروين إلى الاستعاضة عنه بمواد خطيرة أخرى. ونتيجة لنقص المخدرات، انخفض نقاء إمدادات المخدرات المحلية حيث يضيف المتجرون شوائب تُضخِّم الكميات من أجل الاستمرار في تلبية الطلب المرتفع باستمرار. وتستخدم تلك الشوائب أيضاً لزيادة النقاء المتصور بطريقة اصطناعية؛ وأكثر تلك الشوائب شيوعاً هو الفنتانيل ونظائره المتعددة، والتي يمكن أن تحقق زيادة لا يستهان بها في حالات تناول جرعات مفرطة ومعدلات الوفيات.

وقد تراجع استهلاك المخدرات التي يرتبط تعاطيها عادة بأماكن الحياة الليلية والحفلات، مثل "الإكستاسي"، وذلك بسبب القيود على التجمعات وإغلاق أماكنها بهدف السيطرة على الجائحة.

ويبدو أن أسواق شبكة الإنترنت المفتوحة والشبكة الخفية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الاتصالات المشفرة المؤمنة، ومنصات الإنترنت تؤدي دوراً أكثر بروزاً في الحصول على المخدرات على مستوى المستخدمين. ويبدو أن



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

عمليات التسليم في المنازل، وانخفاض التعامل وجها لوجه، وانخفاض الاعتماد على النقد بوصفه وسيلة دفع هي الاتجاهات السائدة في المعاملات الفردية.

أهمية مواصلة تقديم خدمات الوقاية والعلاج

يساور الهيئة القلق إزاء ما ورد من تقارير تفيد بتوقف خدمات علاج متعاطي المخدرات في أنحاء كثيرة من العالم، لأسباب من بينها جائحة كوفيد-19. وتحت الهيئة الحكومات على ضمان استمرار تقديم خدمات العلاج من اضطرابات الصحة النفسية والاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان باعتبارها من الخدمات الأساسية. وتوصي الهيئة الحكومات بالنظر في أفضل الممارسات القائمة ووضع استراتيجيات فعالة لضمان استمرار عمل خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي القائمة على الأدلة.

المراقبة الفعالة للمخدرات بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والأمن

أدت السياسات المتبعة في بعض البلدان، بذريعة "الحرب على المخدرات"، إلى ردود فعل غير متناسبة ومبالغ في القمع دون احترام الأصول القانونية وسيادة القانون. وقد أسهمت هذه التدابير في زيادة العنف وما يتصل به من معدلات وفيات. وتُبرز الهيئة في تقريرها لعام 2020 أن على الدول أن تنفذ نهجاً شاملاً ومتكاملاً ومتوازناً في الاستجابات المتعلقة بالمخدرات. وينبغي أن تكون النهج مبنية على أسس التناسب عند تحديد العقوبات، والمسؤولية المشتركة، واحترام حقوق الإنسان والحريات وسيادة القانون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). وتشجّع الدول على معالجة الصلات القائمة بين الجرائم المتصلة بالمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى، تماشياً مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، والاتفاقيات المتعلقة بالجريمة ومكافحة الإرهاب.

استمرار التشاور مع الحكومة الأفغانية عملاً بالمادتين 14 و14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

في سياق المشاورات التي أجرتها الهيئة مع حكومة أفغانستان بموجب المادتين 14 و14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 المعدلة ببروتوكول سنة 1972، شارك وفد من أفغانستان في الدورة 127 للهيئة في شباط/فبراير 2020. ونتيجة لتلك المشاورات، تم استبانة عدة مجالات محددة في حاجة إلى مساعدة مالية و/أو تقنية من المجتمع الدولي، بما فيه أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من الجهات المانحة والشركاء. ويرد وصف عام لتلك المجالات في التقرير السنوي لعام 2020، والهيئة على أهبة الاستعداد لمواصلة تيسير تقديم الدعم إلى أفغانستان من خلال العمل المستمر مع الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، ومع أعضاء المجتمع الدولي عموماً. وتشدد الهيئة على أن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذا البلد لن تكون مستدامة دون التصدي بفعالية لاقتصاد المخدرات غير المشروع فيه.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

ضرورة الانضمام العالمي إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تعد من الصكوك الدولية التي حظيت بالتصديق على أوسع نطاق، لا يزال هناك عدد محدود من البلدان، ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا، لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك. وتواصل الهيئة العمل مع تلك الدول بهدف دعمها في الجهود التي تبذلها للانضمام إلى هذه الصكوك المهمة دون إبطاء وضمان إدماج الاتفاقيات إدماجاً شاملاً في قوانينها الوطنية. وتشجع الهيئة البلدان التي لم تتخذ بعد خطوات إيجابية نحو الانضمام إلى الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك.

تعاطي الميثامفيتامين والمؤثرات الأفيونية والوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة

ترى الهيئة تواصل مشكلة استخدام الميثامفيتامين والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وما يتصل بها من وفيات بسبب الجرعات المفرطة. ففي العام الماضي، ازداد عدد الوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات غير المشروعة - وخاصة الفنتانيل والميثامفيتامين - في أمريكا الشمالية وفي بعض المناطق الأخرى من العالم. ويشير التقرير إلى أن هذه الأزمة زادت تقاماً بسبب جائحة كوفيد-19 التي من المتوقع أن تسهم في زيادة أعداد من يعانون من اضطرابات الصحة العقلية والاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان، إلى جانب زيادات في الاكتئاب والقلق والصدمة والحزن. وتشجع الهيئة الحكومات مرة أخرى على أن تتعاون مع موظفي الصحة العامة والصيدلة والأطباء والصانعين والموزعين ورباطات حماية المستهلك وأجهزة إنفاذ القانون في العمل على توعية الجمهور بالمخاطر المقترنة بالاستعمال غير السليم لعقاقير الوصفات الطبية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والميثامفيتامين المنتجة على نحو غير مشروع، واتخاذ تدابير للحد من تعاطيها وخطر تعاطيها بجرعات مفرطة.

الاستعمال غير الطبي للقنب

لا يزال القلق يساور الهيئة بشأن الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها في بعض الولايات القضائية من أجل إباحة استعمال القنب في غير الأغراض الطبية والعلمية. وفي حوار وثيق مع الدول، أكدت الهيئة من جديد على الأحكام الأساسية للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وشددت الهيئة على ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لقصر إنتاج القنب وصنعه وتصديره واستيراده وتوزيعه والاتجار به واستعماله وحيازته على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها.

النهج الجماعية في التعامل مع مصطلحات المخدرات

غيرت أوجه التقدم المحرز في العلوم والنهج المجتمعية المتطورة في مجال مراقبة المخدرات المصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بالمخدرات منذ بدء نفاذ اتفاقيات مراقبة المخدرات. وتحيط الهيئة علماً بأن المصطلحات التي تستخدمها الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وخاصة من منظور الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، قد تغيرت بمرور الوقت.

وتشدد الهيئة على أهمية قرار لجنة المخدرات 11/61 المعنون "التشجيع على مناهضة الوصم من أجل ضمان توافر خدمات الصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية لمتعاطي المخدرات، ووصولهم إلى تلك الخدمات وتقديمها لهم". ويمكن أن



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

يساعد توخي الحذر في استخدام المصطلحات في الوقاية من وسم تعاطي المخدرات والارتهاان لها، وتشجيع حماية حقوق الإنسان حماية تامة.

وتحت الهيئة في تقريرها السنوي الحكومات على أن تدرس باستمرار مصطلحاتها المتعلقة بالمخدرات وتلك التي قد تكون لها استعمالات غامضة أو آثار وصمية محتملة، وقد يكون لها أثر على قدرة المجتمع الدولي على التعاون الفعال على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها معا. وتؤكد الهيئة أن التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات يتطلب فهما جماعيا للتحديات المشتركة، فضلا عن مصطلحات مشتركة تستخدم لوصف مختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية.

تقرير السلائف لعام 2020

جدولة مادة سليفة أولية للأمفيتامين والميثامفيتامين

بناء على توصية الهيئة، قررت لجنة المخدرات في آذار/مارس 2020 إدراج الميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات (MAPA)، وهي سليفة أولية للأمفيتامين والميثامفيتامين، في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وعلى غرار المادتين الكيميائيتين ذواتي الصلة، وهما ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN) وألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)، اللتين كانتا قد أخضعتا للمراقبة بالفعل، فإن مادة الميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات (MAPA) ليس لها استخدامات مشروعة معروفة ويمكن تصنيفها على أنها سليفة "محورة". وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصبح هذا القرار ساري المفعول لدى الدول الأطراف، وزاد عدد السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية إلى 30. وقد سنت عدة حكومات بالفعل تشريعات وطنية لتنفيذ هذا القرار واتخذت تدابير مختلفة لتعزيز نظمها الوطنية لمراقبة السلائف.

ضبطيات السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية أقل من كميات المخدرات المضبوطة

ظلت ضبطيات السلائف بالنسبة لمعظم المخدرات مستقرة أو حتى آخذة في الانخفاض. وهذا يفاقم الاتجاه الملاحظ في السنوات السابقة، الذي يقل فيه كم السلائف المضبوطة عن كم المخدرات المضبوطة، لا سيما الميثامفيتامين، بما يشير إلى تحول إلى بدائل محتملة عن المواد الكيميائية التقليدية الخاضعة للمراقبة. وفي الوقت نفسه، هناك إشارات واعدة على زيادة قدرة سلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم على تحديد ومصادرة هذه المواد. والدليل على ذلك ضبطيات من سليفة محورة للميثامفيتامين وضعت مؤخرا تحت المراقبة الدولية في فييت نام، وضبطيات من عوامل أستلة بديلة في بلدان في غرب آسيا، فضلا عن سلائف بديلة للفنتانيل في المكسيك.

المواد الكيميائية البديلة تنتشر على نطاق واسع - الحاجة إلى إجراء عالمي مشترك

إن استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة والسلائف الأولية كبدايل للسلائف الخاضعة للمراقبة في جميع فئات المخدرات يؤكد الحاجة إلى إجراء عالمي مشترك. وهناك أدوات متاحة، ويمكن أن يساعد استخدامها على نطاق أوسع من جانب الحكومات في اكتشاف هذه المواد وتسريع تبادل المعلومات الاستخباراتية الهامة. ومع ذلك، يجب أن يكون التنفيذ عالميا. وقد قامت الهيئة بعدة مبادرات، منها تحليل نقدي للنهج الممكنة لمعالجة انتشار هذه المواد، والشروع في مشاورات مع الدول الأعضاء لبناء توافق في الآراء بشأن الموضوع.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

إحراز بعض التقدم في معالجة الاتجار الميسر عبر الإنترنت- لكن هناك حاجة لعمل المزيد

اتخذت الحكومات خطوات لمعالجة مسألة التداول التجاري للسلائف والمعدات المستخدمة في الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات في منصات التعامل التجاري بين الشركات على الإنترنت. وتعددت النهج المتبعة بدءاً من مبادرات للتوعية تشمل الشركات إلى تعديلات في القوانين تلزم بالتسجيل من أجل إدراج السلائف الكيميائية في التعاملات التجارية. غير أن استمرار بعض منصات التعاملات التجارية في إدراج بعض السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية وبعض السلائف التي لا تخضع للمراقبة ولكن ليس لها استخدام مشروع أو قليلة الاستخدام، يشير إلى الحاجة إلى مزيد من العمل في هذا المجال.

تأثير كوفيد-19 على الأنشطة المشروعة وغير المشروعة المتصلة بالسلائف

لجائحة كوفيد-19 العالمية تأثير مؤقت على التجارة المشروعة بالسلائف. ويُعزى الأثر على الاتجار إلى حد كبير إلى تعطيل العام لحركة الشحن الدولية. وهناك جانبان يثيران القلق مع آثار دائمة، هما: أولاً، التصنيع حسب الطلب للمواد الكيميائية الوسيطة للمكونات الصيدلانية النشطة والتي قد تصبح سلائف فورية للمخدرات أو للمؤثرات العقلية نتيجة للجهود الحكومية الرامية إلى تقادي حدوث اختلالات في سلسلة الإمداد في المستقبل، وثانياً، استهداف المتجرين لشركات التصنيع التي تواجه صعوبات اقتصادية ناجمة عن الجائحة.

وإزاء نقشي جائحة كوفيد-19، كان من الضروري تبني أساليب مبتكرة للعمل لضمان استمراره بفعالية وكفاءة في التصدي للمواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة. ويثي رئيس الهيئة في تصديره لتقرير الهيئة عن السلائف على ردود الحكومات الرامية لضمان عدم حدوث أعطال واسعة النطاق تعرقل إمدادات السلائف الموجهة لأغراض مشروعة. وتصدت الهيئة للأزمة بتقديم المساعدة للحكومات بتقنيات "افتراضية" أو أساليب "هجينة"، مما حول الأزمة إلى فرصة للعمل بطريقة أكثر حذقا. ولاحظ رئيس الهيئة أن التكنولوجيا سوف تلعب دوراً أكبر في دفع عجلة العمل في المستقبل - وهو ما يحدث بالفعل في ضوء استعمال منصة الاتصالات الإلكترونية لنظام "بيكس" والتوسع في التريب باستخدام الإنترنت في إطار البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") ومبادرة مشروع الهيئة للتعلم.

الاتجاهات العالمية: تأثير التحليل بقصور الإبلاغ

قد يكون إبلاغ الحكومات للهيئة في عام 2019 متأثر بجائحة كوفيد-19، ولكن إجراء تحليل أوفى ودقيق لاتجاهات السلائف العالمية سيتطلب إبلاغاً أكثر تفصيلاً، ولا سيما عن ظروف المضبوطات والمنشأ المشتبه فيه أو نقاط تسريب المواد المعنية. وفي الوقت نفسه، أسفرت التحسينات النوعية والكمية في تبادل المعلومات الاستخباراتية عن نتائج ملموسة من خلال تحديد الصلات بين مضبوطات الحكومات مما يرسم صورة لعمل جماعات الاتجار المتواصل على مدى عدة سنوات.

استخدام الحكومات الكامل لأحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988

تقع معظم حالات التسريب من قنوات التجارة المشروعة على المستوى المحلي حالياً، ومن ثم فزيادة التركيز على الضوابط الداخلية سيساعد على إحباط محاولات المتجرين استهداف مصنعي المواد الكيميائية والصيدلانية المشروعة للحصول على مواد كيميائية لأغراض غير مشروعة. وهذا أمر مهم على وجه الخصوص لمنع المتجرين من الاتصال بالصناعات الشرعية من أجل الحصول على سلائف أولية أو مواد كيميائية وسيطة مخلفة حسب الطلب لمخدرات اصطناعية مثل الفنتانيل



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

والأمفيتامينات. وعدم فهم طبيعة الأسواق الداخلية المحتملة لمثل هذه المواد المخلّفة حسب الطلب، مع عدم وجود ضوابط داخلية تحكمها رغم أنها مجدولة دولياً، من شأنهما أن يقوضا الغرض من جدولتها.

النقاط البارزة على الصعيد الإقليمي في تقرير الهيئة السنوي لعام 2020

أفريقيا

بات عدد متزايد من البلدان في أفريقيا يسمح الآن بزراعة القنب للأغراض الطبية أو يخطط للسماح بذلك. ومنها بلدان تعترّم تصدير القنب فقط، لكنها لا تسمح باستخدامه طبيًا محلياً، بينما يسمح البعض الآخر باستخدام القنب للأغراض الطبية محلياً.

تواجه أجزاء كثيرة من أفريقيا مشكلة متواصلة تتعلق بالترامادول المصنوع بصورة غير مشروعة وتعاطيه. تواصل بلدان شمال ووسط أفريقيا الإبلاغ عن مضبوطات من الترامادول المصنوع بصورة غير مشروعة، وهو مؤثر أفيوني اصطناعي غير خاضع للمراقبة الدولية.

لا يجمع العديد من البلدان في أفريقيا بانتظام بيانات عن تعاطي المخدرات أو عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستخدام الطبي، ويلزمها أن ترسي نظماً وعمليات لتحسين معالجة تحديات المخدرات التي تواجه كلا منها.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

لا يزال الفساد والعنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مسائل خطيرة في أمريكا الوسطى والكاريبي. ولا تزال جريمة الاتجار بالمخدرات وغيرها من أنواع الجريمة عبر الوطنية، التي تتخرب فيها عصابات الشوارع المعروفة باسم "ماراس"، سبباً للفساد والعنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأماكن المحرومة ضمن هذه المنطقة.

التدابير التقييدية التي نفذتها حكومات المنطقة للتصدي لجائحة كوفيد-19 أسفرت عن انخفاض الاتجار بالمخدرات. زادت مضبوطات الكوكايين في عدة بلدان في المنطقة، بما فيها كوستاريكا ونيكاراغوا وبنما، في عام 2019 مقارنة بعام 2018. وقد أدت التدابير التقييدية التي نفذتها الحكومات على الحدود في عام 2020 للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير أو تعطيل للاتجار بالمخدرات جواً وبراً. لكن محاولات نقل الكوكايين بحراً عبر المنطقة استمرت.

رصد المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة. باتت المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة التي انتشرت في أمريكا اللاتينية والكاريبي في العقد الماضي تستدعي اليوم نفس مستويات الرصد والمراقبة التي تطبق على القنب والكوكايين وغيرهما من المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية، كما يتضح من ضبط ما مجموعه 16,9 طناً من الأمفيتامين في غواتيمالا في عام 2019. ويُزعم أن تلك المضبوطات كانت موجهة إلى الأسواق المحلية والمكسيك.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

أمريكا الشمالية

لا تزال الجرعات المفرطة والوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات تغذي أزمة مخدرات إقليمية. ازدادت الوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات غير المشروعة في أمريكا الشمالية في عام 2020، مع تزايد الاتجار بالفنتانيل والكوكايين والميثامفيتامين وتعاطيها. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على قدرة أمريكا الشمالية على مواجهة التحديات المتعلقة بتعاطي المخدرات، وتوفير العلاج لمتعاطيها، بما في ذلك الحصول على الأدوية لعلاج اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية. ويستمر خطر المؤثرات الأفيونية في مستويات وبائية، مع زيادة سمية المخدرات المصنوعة بصورة غير مشروعة. وأدت الجائحة إلى تفاقم تعرض متعاطي المخدرات للنتائج الصحية السلبية، مع ارتفاع مستويات القلق بشأن المعروض من المخدرات ونوعيتها ودرجة تلوثها وقوتها وتكلفتها.

تدابير إبادة القنب ومبادرات إلغاء تجريمه في أمريكا الشمالية تستمر في التطور وفي تشكيل ملامح السوق الإقليمية للقنب. اعتمدت الحكومات المحلية والوطنية في هذه المنطقة تدابير لإبادة وإلغاء تجريم تعاطي القنب للأغراض غير الطبية. وقد صدرت تدابير إضافية لإلغاء تجريم المخدرات تتعلق بمواد غير مشروعة أخرى، مثل السيلوسيبين، في أوريغون والعاصمة واشنطن، والولايات المتحدة. وفي المكسيك، في نهاية عام 2020، واصل الكونغرس النظر في مشروع تشريع يستهدف تعديل القواعد المتعلقة بالقنب في البلد لتسمح للبالغين باستهلاكه لأغراض غير طبية.

سياسات المكسيك ونهجها المتعلقة بمراقبة المخدرات أكثر تركيزاً على الصحة العامة. استمرت مراقبة المخدرات في المكسيك في عام 2020 في التحول من خلال تنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2019-2024، ومن خلال اعتماد سياسات جديدة مصممة بحيث تتبع نهجاً وقائياً وسريع الاستجابة لاحتياجات الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما نزلاء السجون والنساء والمراهقين، وسائر الفئات المتأثرة أكثر من غيرها بتعاطي المخدرات وما يرتبط به من حالات صحية.

أمريكا الجنوبية

أثرت جائحة كوفيد-19 على دروب التهريب وعلى طرائق عمليات الاتجار الصغرى، وكذلك على عرض المواد الخاضعة للمراقبة والطلب عليها في أمريكا الجنوبية. مع فرض القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في المنطقة، أثبتت التنظيمات الإجرامية مرة أخرى قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة. وفي حين أصبح الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة أكثر تقييداً وازدادت أسعار المخدرات مثل الكوكايين بسرعة، فإن شبكات الاتجار غير المشروع تبحث عن دروب وتقنيات إنتاج بديلة لإبقاء أعمالها التجارية على قيد الحياة. وكانت الجماعات الإجرامية المنظمة ذات الموارد الأكبر أقدر على توقع تداعيات الإغلاق والتغلب عليها.

زاد إجمالي الكمية الممكن صنعها من الكوكايين في كولومبيا بنسبة 1,5 في المائة في عام 2019 على الرغم من تراجع المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا. يمكن تفسير هذه الزيادة بالتحسينات التي أدخلت على تقنيات الزراعة، مما أدى إلى زيادة حجم محصول أوراق الكوكا، وإلى ارتفاع مستوى أداء مواقع صنع الكوكايين.

هناك نقص في البيانات الرسمية عن مناطق زراعة الكوكا غير المشروعة في بيرو منذ عام 2017. هذا الافتقار إلى معلومات محدثة يضعف التقييم الشامل للاتجاهات السائدة في زراعة الكوكا في منطقة الأنديز. وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

عدم قياس المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا على نحو غير مشروع في بيرو في عامي 2018 و2019، وتحث البلد على استكمال وتقديم الدراسات المتعلقة بالسنوات غير المشمولة بالدراسة.

ثمة تزايد في صنع المخدرات الاصطناعية ووجودها في أمريكا الجنوبية، ولا سيما في شيلي. من المتوقع أن تؤدي الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 إلى تحويل أنماط تعاطي المخدرات والاتجار بها نحو مواد أرخص وأكثر تسببا في الإدمان. ولاحظ المرصد الشيلي المعني بالمخدرات احتمال حدوث زيادة في السوق غير المشروعة للمخدرات الاصطناعية التي هي أرخص صنعا وأسهل نقلا وتوزيعا. ويأتي ذلك في وقت أصبح فيه وجود المخدرات الاصطناعية، مثل "الإكستاسي"، أكثر وضوحا في المنطقة.

تنظيم استعمال القنب للأغراض الطبية والعلمية. إن الهيئة على علم بعدة مبادرات في المنطقة تسعى لتنظيم استعمال القنب للأغراض الطبية والعلمية. وتكرر الهيئة تأكيد ما تراه من أن اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة تسمح بزراعة القنب وإنتاجه واستعماله في الأغراض الطبية، غير أن هذه الأنشطة يجب أن تنفذ بطريقة تتسق مع المادتين 23 و28 من تلك الاتفاقية.

تشهد أوروغواي زيادة في عدد متعاطي القنب المنتظمين ومتعاطيه بكثر، ويُعتبر أكثر من ثلث هؤلاء المتعاطين مرتهنين له. وفقا للتقارير الوطنية، ارتفع متوسط عمر بدء تعاطي القنب إلى 20 سنة، ويُسمح لما مجموعه 53 399 شخصا بالحصول على القنب بوسائل مصرح بها. ومع ذلك، لوحظ في تقرير المخدرات العالمي لعام 2020 أن المتعاطين الذين يحصلون على القنب بوسائل مصرح بها يمثلون نسبة صغيرة من متعاطي القنب في البلاد. وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء زيادة استهلاك القنب حسبما أبلغت عنه حكومة أوروغواي، وتود أن تكرر تأكيدها على أن تدابير أو لوائح إباحة تعاطي أي مواد خاضعة للمراقبة، ومنها القنب، لأغراض غير طبية، لا تتسق مع التزامات الدول الأطراف.

في البرازيل، أصدرت وزارة الصحة القرار 2020/03 الذي يسمح لدور العلاج بتوفير العلاج للمراهقين ممن يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. ووفقا لدراسة وطنية أجريت في عام 2017، فإن 95 في المائة من دور العلاج هذه تتبع نهجا غير قائمة على الأدلة في علاج المرضى. وفي حزيران/يونيه 2019، أقرت الحكومة قانونا من أجل جعل إدخال متعاطي المخدرات إلى المستشفيات إلزاميا. وبموجب القانون الجديد، يمكن أن يعالج المرضى الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات دون موافقة المريض في حالات معينة. وتشجع الهيئة على عدم استخدام العلاج الإلزامي لإعادة تأهيل المرضى الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. وتهيب الهيئة بحكومة البرازيل أن تنفذ خدمات علاجية طوعية قائمة على الأدلة مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان المكفولة للمرضى.

آسيا

شرق آسيا وجنوب شرقها

استمرار الزيادة في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع، وزيادة النقاء. تعرب الهيئة عن قلقها إزاء استمرار تزايد صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع، وخصوصا الميثامفيتامين الذي ما فتئت الأشكال التي تُصنع منه تزداد نقاء في شرق آسيا وجنوب شرقها. وقد كانت لمشكلة المخدرات



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

عواقب خطيرة في بلدان المنطقة من حيث الصحة وحقوق الإنسان والأمن والاقتصاد. وتحت الهيئة بلدان المنطقة على اتخاذ المزيد من الإجراءات على الصعيدين المحلي والإقليمي لمعالجة هذا الوضع الذي ينذر بالخطر.

ويبدو أن القرار الذي اتخذته الصين في عام 2019 بجدولة جميع المواد المرتبطة بالفنتانيل باعتبارها فئة شاملة تضم صنفا كيميائيا واحدا قد أدى إلى انخفاض حاد في الكمية المزعوم أنها صينية المنشأ التي ضُبطت من هذه المواد على الصعيد العالمي. ولذلك، يبدو أن المتجرين انتقلوا إلى استخدام سلانف الفنتانيل كوسيلة لتصنيع هذه المواد. وثمة حاجة إلى مزيد من التعاون للتصدي بفعالية لهذا التحدي الذي ينطوي عليه الاتجار. وتشمل الأمور التي لا تزال تحظى بأهمية خاصة في هذه المنطقة التعاون الإقليمي، ووجود آليات ناجعة للتنظيم الرقابي، والفعالية في إدارة الحدود ومراقبتها، وتوافر قدرات التحليل الجنائي فيما يتعلق بالسلانف وغيرها من المواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات غير المشروعة.

ما زال كثير من البلدان يفتقر إلى بيانات شاملة عن انتشار تعاطي المخدرات وإلى برامج مستندة إلى أدلة علمية للعلاج من الإرتهان للمخدرات. في سياق جائحة كوفيد-19، ينبغي على وجه الخصوص إيلاء الاهتمام وتكريس الموارد من أجل مواصلة الجهود الوقائية والعلاجية، حتى يمكن المحافظة على التقدم المحرز ومنع وقوع أي زيادة إضافية في مواطن ضعف سكان المنطقة.

يجب أن تمتثل إجراءات مراقبة المخدرات لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان

أعربت الهيئة مرارا عن قلقها إزاء ما يُرتكب من انتهاكات جسيمة تمس بحقوق الإنسان، وخصوصا الأعمال التي تُرتكب خارج إطار القضاء بزعم السعي إلى تحقيق أهداف مراقبة المخدرات. وهذه الانتهاكات تشكّل تعديا على معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، وتتعارض مع التزامات الحكومات بمقتضى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وتُذكر الهيئة جميع الحكومات بأن الإجراءات الخارجة عن نطاق القضاء، التي تُتخذ بزعم السعي إلى تحقيق أهداف مراقبة المخدرات، تتعارض مع التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وينبغي اتخاذ جميع إجراءات مراقبة المخدرات الرامية للامتثال لهذه الالتزامات في إطار الاحترام التام لسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية الواجبة.

جنوب آسيا

من التحديات الرئيسية التي تواجهها منطقة جنوب آسيا فيما يتعلق بالمخدرات زيادة الاتجار بالهيروين والميثامفيتامين. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد بحدوث تحول من الاتجار بالعقاقير المخدرة إلى الاتجار بالمخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المنشطات الأمفيتامينية والسلانف الكيميائية. ولا يزال الميثامفيتامين أهم المخدرات المثيرة للقلق في العديد من بلدان المنطقة. ففي عام 2020، استمر في بنغلاديش ضبط كميات كبيرة من أقراص "اليابا"، وهي مزيج من الميثامفيتامين والكافيين. واستمر الاتجار بالهيروين من أفغانستان برا ثم عبر الدروب البحرية. وأُفيد أيضا بحدوث زيادة في استخدام خدمات التوصيل السريع، وكذلك الصيدليات التي تعمل عبر الشبكة الخفية والإنترنت.



نظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

زيادة ضبطيات الهيروين. أبلغت سري لانكا وملديف والهند عن زيادة في عدد الضبطيات. وازدادت كمية الهيروين المضبوطة لأن المتجرين بالمخدرات استخدموا الدرب الجنوبي الذي يبدأ من أفغانستان مروراً بإيران وباكستان ثم يمضي عن طريق البحر أو الجو إما مباشرة إلى أوروبا أو عبر جنوب آسيا و/أو أفريقيا و/أو دول الخليج. وتمت هذه الضبطيات على متن قوارب في إطار عمليات بحرية نُفِّذَ معظمها بالاشتراك بين وكالات إنفاذ القانون في سري لانكا وملديف والهند. وضبطت سلطات إنفاذ القانون في الهند كمية تزيد على 3 212 كيلوغراماً من الهيروين في عام 2019، معظمها في بحر العرب وخليج البنغال، على طول الدرب الجنوبي. ومن الاتجاهات الأخرى المثيرة للقلق في الفترة المشمولة بالتقرير زيادة شهدتها تهريب الهيروين من ميانمار إلى الهند. وأوقفت السلطات الهندية شحنات من الصادرات، شملت 20,8 مليون قرص من الترامادول، بعد أن اكتشفت تزوير شهادات الاستيراد الخاصة بها.

زيادة في تعاطي المستنشقات بين أطفال الشوارع.

يعيش في جنوب آسيا ما يقرب من 20 في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، لكن المنطقة تستأثر بأكثر من ثلث العدد المقدر لتعاطي المؤثرات الأفيونية في العالم أجمع. وشهدت بلدان جنوب آسيا أيضاً زيادة في تعاطي المستنشقات بين أطفال الشوارع. وكما تبين الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام 2019 بشأن تعاطي مواد الإدمان في الهند، فالمستنشقات هي الفئة الوحيدة من مواد الإدمان التي كان معدل انتشار تعاطيها في أوساط الأطفال والمراهقين (1,17 في المائة) أعلى من نظيره لدى البالغين (0,58 في المائة). وأفيد بمشاكل مماثلة في بنغلاديش ونيبال. وفي بوتان، يتزايد استخدام المذيبات، وخصوصاً بين تلاميذ المدارس.

يظل أحد العناصر المحورية في تصميم برامج وقائية وعلاجية فعالة في جميع أنحاء جنوب آسيا هو جمع البيانات المتصلة بالمخدرات من جانب الوكالات المركزية. ورغم التحسن الكمي والنوعي الكبير في المعلومات المتوفرة عن أنماط تعاطي المخدرات في المنطقة، إلا أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث حول أنماط الاستهلاك واتجاهاته من أجل تصميم مبادرات علاجية تلبي الاحتياجات المحلية. وتؤكد الهيئة من جديد الحاجة إلى بناء القدرات في مجال علاج المصابين باضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم في هذه المنطقة.

غرب آسيا

ظل الإنتاج غير المشروع للأفيون في أفغانستان مرتفعاً في عام 2020. انخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان للعام الثاني على التوالي في عام 2019، حيث تراجعت بنسبة 47 في المائة تقريباً، من 263 000 هكتار في عام 2018 إلى 163 000 هكتار في عام 2019. غير أن التقديرات تشير إلى أن إنتاج الأفيون في عام 2019 ظل على المستوى نفسه الذي كان عليه تقريباً في عام 2018، ربما بسبب زيادة الغلال. وقد استأثرت أفغانستان بحوالي 84 في المائة من إنتاج الأفيون العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية، ولم تظهر حتى الآن مؤشرات على انخفاض واردات الهيروين الأفغاني المنشأ إلى الأسواق الاستهلاكية في العالم. وتلاحظ الهيئة بقلق أن استمرار زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون على نطاق واسع في أفغانستان، إلى جانب محدودية جهود القضاء عليه، يفضيان إلى استمرار تقويض الجهود التي تبذلها أفغانستان وشركاؤها لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في البلد.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

جائحة كوفيد-19 أثرت على أنماط تعاطي المخدرات. نتج عن التدابير التي استُحدثت لاحتواء جائحة كوفيد-19 نقص في المخدرات في السوق غير المشروعة في المنطقة، وربما أدت إلى زيادة استهلاك المواد الضارة المنتجة محلياً والعقاقير الصيدلانية، وغير ذلك من المواد المضرة في أوساط من يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات.

أوروبا

جائحة كوفيد-19 زادت استخدام الإنترنت والشبكة الخفية لشراء المخدرات بصورة غير قانونية.

يبدو أن القيود المفروضة على السفر وغيرها من تدابير التباعد الاجتماعي التي وُضعت لكبح جائحة كوفيد-19 أدت إلى نقص في بعض المخدرات وارتفاع أسعارها في السوق غير المشروعة، خاصة على مستوى البيع بالتجزئة. ويعكس نمو تجارة المخدرات عبر الإنترنت من خلال الاتصالات المشفرة الخطوات التي اتخذتها الجماعات الإجرامية المنظمة للتكيف مع الأوضاع وضمان عدم توقف الإمدادات على مستوى الجملة، مما يشكل تحديات إضافية لكيانات إنفاذ القانون، وفقاً للتقارير والمعلومات الاستخباراتية الواردة من سلطات إنفاذ القانون والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول).

خدمات العلاج المبتكرة: تسببت جائحة كوفيد-19 في التقليل من توافر خدمات العلاج وتقديمها، ولكن هذا النقص في الخدمات عُوض جزئياً عن طريق التطبيب عن بعد وبالإستعانة بنماذج مبتكرة أخرى لمواصلة تقديم الخدمات العلاجية من تعاطي المخدرات في جميع أنحاء المنطقة.

صنع المخدرات الاصطناعية يتزايد في منطقة شرق أوروبا، كما يتبين من تفكيك عمليات من النطاقين الصغير والكبير على السواء. ثمة اتجاه مقلق هو الاكتشاف المتزايد لصنع المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في بلدان شرق أوروبا، مقارنة ببلدان شمال أوروبا وغربها المعروفة بأنها من بلدان المنشأ للمنشطات الأمفيتامينية. فقد تم تفكيك عمليات سرية من مختلف النطاقات في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس.

القنب والكوكايين أكثر المخدرات تعاطياً في أوروبا؛ معدلات حقن المخدرات في منطقة شرق أوروبا هي الأعلى في العالم.

قُدر أن أكثر من ربع سكان الاتحاد الأوروبي، أي أكثر من 92 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، جربوا المخدرات غير المشروعة خلال حياتهم، وفقاً لتقرير المخدرات الأوروبي لعام 2018. ويظل القنب أكثر المخدرات غير المشروعة استعمالاً في المنطقة، ويُقدَّر أن معدل انتشاره السنوي بلغ 5,4 في المائة في العام نفسه. ويحتل الكوكايين المرتبة الثانية بين أكثر المخدرات غير المشروعة تعاطياً في أوروبا، فقد بلغ معدل انتشار تعاطي الكوكايين في السنة السابقة في غرب أوروبا ووسطها 1,4 في المائة في عام 2018. وظلت منطقة شرق أوروبا المنطقة دون الإقليمية التي تستأثر بأعلى معدل انتشار عالمي لتعاطي المخدرات بالحقن بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، بحوالي 5,5 أضعاف المتوسط العالمي.

تتخذ عدة بلدان في أوروبا خطوات نحو إباحة استعمال القنب لأغراض غير طبية. تقوم عدة بلدان باستكشاف أو وضع برامج للقنب غير الطبي. أصبحت هولندا أول بلد أوروبي يبيح زراعة وبيع القنب للأغراض غير الطبية في 10 بلديات في "مقاهي" مختارة، وإن كان ذلك على أساس مؤقت لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات. ويشترط في القنب أن يكون مورداً من منتجين هولنديين مرخص لهم من الحكومة، مع توقع توافر أول محصول في عام 2021. ومن بين البلدان الأخرى التي تستكشف إضفاء الطابع القانوني على القنب للأغراض غير الطبية لكسمبرغ التي واصلت العمل على وضع مشروع



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

قانون لهذا الغرض، وسويسرا التي صدقت على إجراء دراسة طويلة الأجل لدراسة الآثار المحتملة لهذا التدبير. تؤدّ الهيئة أن تُذكر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدّلة بأنّ المادة 4 (ج) من تلك الاتفاقية تقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وأنّ أيّ تدابير تسمح باستعمال القنب للأغراض غير الطبية تُعدّ إخلالا بالالتزامات القانونية التي تقع على الدول الأطراف.

أوقيانوسيا

لا يزال تهريب المخدرات عبر البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ مستمرا، والطلب المحلي على الميثامفيتامين والكوكايين في تزايد. لا تزال المخدرات تُهرّب بكميات كبيرة عبر البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ في طريقها إلى أستراليا ونيوزيلندا. وثمة أيضا تزايد في تهريب الميثامفيتامين. والطلب المحلي على الميثامفيتامين والكوكايين في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في تزايد. وما زالت البيانات المتعلقة بمدى تعاطي المخدرات والطلب على العلاج في البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ شبه معدومة.

لم توقع جميع الدول الجزرية في المحيط الهادئ على الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. إن غياب هذا الإطار القانوني الدولي، المقترن بتنامي الطلب المحلي على المخدرات ومحدودية القدرات الوطنية والإقليمية للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ يجعل هذه البلدان والأقاليم أكثر عرضة للاتجار بالمخدرات وصنعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من جرائم، من بينها غسل الأموال والفساد. وتحت الهيئة جميع الدول الجزرية في المحيط الهادئ التي ليست أطرافا بعد في الاتفاقيات على الانضمام إليها بأسرع ما يمكن.

إقليم العاصمة الأسترالية: دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2020 تشريع يسمح بزراعة نبتة القنب للتعاطي الشخصي لأغراض غير طبية. لا يزال تعاطي القنب لأغراض غير طبية يشكل جريمة جنائية بموجب القانون الاتحادي الأسترالي. وتتكّر الهيئة بأن التطورات التي تسمح باستعمال القنب لأغراض غير طبية مخالفة لأحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وفي نيوزيلندا، رفض الناخبون في استفتاء مشروع قانون مقترح لإباحة القنب ومراقبته. ودخلت الخطة المتعلقة بالقنب الطبي في نيوزيلندا حيز النفاذ في 1 نيسان/أبريل 2020، مما يتيح منتجات القنب الطبية للمرضى بوصفة طبية.

جائحة كوفيد-19 تؤثر على أنماط تعاطي المخدرات. قدمت تحليلات لمياه الصرف الصحي معلومات عن أثر جائحة كوفيد-19 على استهلاك المخدرات لدى نحو 56 في المائة من سكان أستراليا. وسجلت مستويات قياسية من استهلاك الميثامفيتامين والهروين خارج عواصم الولايات بينما سُجلت مستويات قياسية من الكوكايين والقنب في العواصم. وازداد استهلاك القنب عموما وانخفض تعاطي "الإكستاسي".



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

مبادرات الهيئة لدعم الدول الأعضاء

يدعم مشروع الهيئة للتعلم الدول الأعضاء لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة في مواجهة جائحة كوفيد-19

في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقد مشروع [الهيئة للتعلم](#) نشاطا تدريبيا بالحضور الشخصي ونشاطين على الإنترنت استفاد منها 19 بلداً في أربع مناطق: أمريكا الوسطى والكاريبية (8)، وشرق أوروبا (1)، وأمريكا الجنوبية (3)، وغرب آسيا (7). وقد نُظمت الدورات التدريبية عن بعد لمواصلة دعم الحكومات من خلال بناء القدرات مع التركيز بشكل خاص على توافر المواد الخاضعة للمراقبة التي أثرت جائحة كوفيد-19 على توافرها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى لأول مرة مسؤولون حكوميون من أذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، وبليرز، وبنما، وتركمانستان، وطاجيكستان، وغيانا، وقرغيزستان، وكازاخستان التدريب من خلال مشروع الهيئة للتعلم من أجل تعزيز فهم الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والامتثال لها.

ومنذ آذار/مارس 2020، أصبحت [نماذج الهيئة للتعلم الإلكتروني](#) متاحة بالإسبانية فضلا عن الإنكليزية. وبالرغم من زيادة الطلب على نماذج تدريب المشروع منذ تعشي كوفيد-19، أثرت القيود على القدرة على إجراء التدريب وجها لوجه. وفي أقل من عام، تسجل 812 مسؤولا حكوميا من 101 بلد وإقليم في نماذج التعلم الإلكتروني. ويمكن للسلطات الوطنية المختصة الحصول على هذه النماذج مجانا بطلبها على البريد الإلكتروني التالي: incb.learning@un.org.

جائحة كوفيد-19 تبرز دور النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

أبرزت جائحة كوفيد-19 دور النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES) في النظام الدولي لمراقبة المخدرات. وقد شرعت بلدان كثيرة في اتخاذ إجراءات طارئة لتعجيل بعملية الإذن بالتجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية من أجل الاستجابة للطلب المتزايد الناجم عن الجائحة.

وأنشأت الهيئة منتدى مؤمنا في منصة نظام I2ES حتى يتسنى للسلطات الوطنية المختصة تبادل المعلومات المتعلقة بالتدابير الخاصة التي تتخذها كل منها لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة أثناء جائحة كوفيد-19. وخلال فترة الـ12 شهراً المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تسجلت 23 حكومة في النظام، ليرتفع إجمالي عدد الحكومات المسجلة فيه إلى 87 حكومة.

ونظام I2ES هو نظام إلكتروني قائم على الشبكة العالمية (الويب) استحدثته الهيئة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم مالي وتقني من الدول الأعضاء، من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية (اللاورقية) في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من خلال تسهيل التبادل الإلكتروني لأذون الاستيراد والتصدير. ويساعد النظام السلطات المختصة على الحد من الأخطاء في إدخال البيانات وتوفير الوقت وتكاليف الاتصالات.



نظراً
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

يدعم برنامج "غريدس" التابع للهيئة تبادلًا سريعًا للمعلومات والإنذارات فيما بين البلدان المشاركة، ويقدم حلولاً عملية لوقف الاتجار بالمواد الخطرة غير المجدولة

يدعم البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") التبادل السريع للمعلومات والإنذارات بين شبكات جهات الوصل، في إطار مبادرتي مشروع "آيون" ومشروع الشراكات العملياتية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها غير المشروعين "أوبيويدس" التابعين للهيئة. وهو يسهل الإجراءات التنفيذية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تساعد في التحقيقات، ويزود الوكالات المشاركة بحلول عملية لوقف الاتجار بالمواد غير المجدولة.

وفي عام 2020، جرى تعميم 11 إنذاراً عالمياً سرياً وإشعاراً خاصاً على شبكات جهات الوصل التابعة لبرنامج "غريدس"، بما في ذلك إخطارٌ عمومي في أيار/مايو 2020 بشأن ظهور مادة الأيزوتونيتازين وتزايد حالات الإبلاغ عنها، وهي مؤثر أفيوني اصطناعي قوي وأحد نظائر الإيتونيتازين غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وقد وضعت مادة الأيزوتونيتازين في جدول مؤقت في الولايات المتحدة اعتباراً من آب/أغسطس 2020؛ ثم استهلقت المفوضية الأوروبية عملية حظرها عبر الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر؛ واستعرضت لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، في اجتماعها الثالث والأربعين الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تلك المادة من أجل تقرير إدراجها تحت المراقبة الدولية.

وواصل برنامج "غريدس" تزويد الموظفين في جميع أنحاء العالم بوصلات الوصول إلى أدوات المعلومات الاستخباراتية التابعة للهيئة وتدريبهم على استخدامها طوال فترة جائحة كوفيد-19 الجارية، من خلال تكنولوجيات التعلم عن بعد. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عُقدت 50 دورة تدريبية حضرها 108 1 موظفين يمثلون 104 حكومات ومنظمات دولية في إطار هذا البرنامج بشأن مواضيع شملت تبادل المعلومات باستخدام نظام آيونيكس، وتطوير المعلومات الاستخباراتية، والتوعية بالمواد النفسانية الجديدة، والمناولة الآمنة للمؤثرات الأفيونية وطرائق منعها.

وفي عام 2020، عقد برنامج "غريدس" عدة اجتماعات ومناسبات لأفرقة خبراء جمعت سجلات أسماء النطاقات المتخصصة على شبكة الإنترنت وأمناء تلك السجلات، وشركات محركات البحث على الإنترنت، وشركات وسائل التواصل الاجتماعي، ومشغلي القطاع الخاص لخدمات البريد العادي والسريع، وخدمات التوصيل السريع، بهدف التعاون مع حكومات الدول الأعضاء لمنع وقوع الصناعات المشروعة عرضة لاستغلال المتجرين بالفنتانيل وغيرها من المواد الخطرة. وفي إطار هذا البرنامج، أصدرت الهيئة قائمة ضمت 144 مادة من المواد الفنتانيلية التي أُتجر بها أو ضبطت أو عثر عليها في مبيعات الإنترنت غير المشروعة، أو التي صنعت ووجدت في تقارير السمية أو تقارير الحوادث ذات الصلة. وتشجع الهيئة الحكومات والشركاء في الصناعة على الامتناع عن تصنيع أي من المواد المدرجة في تلك القائمة، أو تسويقها أو استيرادها أو تصديرها أو توزيعها.

وفي إطار برنامج "غريدس"، تيسر الهيئة استخدام موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية لنظام "آيونيكس" من أجل ضمان تبادل المعلومات الآتية المتعلقة بالاتجار بالمواد الخطرة ومنصة الاتصال الخاصة بعمليات جمع المعلومات الاستخباراتية التي تتسق الهيئة شؤونها. ويقدم التقرير السنوي معلومات عن عمليتين نسقتهما الهيئة وهما "عملية فاست فورورود" و"عملية ترانس"، اللتان ركزتا على الاتجار بالفنتانيل ونظائر الفنتانيل والكيمايين غير الطبي والترامادول.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تواصل الهيئة دعم الحكومات في التصدي لل صنع غير المشروع للمخدرات من خلال مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"؛ وعدد قياسي من الضبطيات المترابطة لأنهيديد الخل

في الفترة المشمولة بتقرير عام 2020، عُممت 10 إنذارات خاصة بشأن الصنع والاتجار غير المشروعين على الحكومات المشاركة في مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" التابعين للهيئة، واللذين يجمعان بين جهات وصل تنفيذية من أكثر من 140 حكومة في جميع أنحاء العالم من أجل التصدي لتسريب المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية ("بريزم")، والهريون والكوكايين ("كوهيجن"). وشملت المسائل التي أبرزتها الإنذارات ما يلي: صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع في أفغانستان؛ الاتجاهات السائدة في السلائف في مجال الصنع غير المشروع للغنتانيل؛ الاتجاهات السائدة في زيادة كفاءة صنع الميثامفيتامين القائم في صنعه على مادة 1-فينيل-2-بروبانولون؛ الشحنات المشبوهة المحتوية على مواد كيميائية متجهة إلى ميانمار؛ أنشطة توعوية عن بيع معدات تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات عبر منصات التجارة الإلكترونية.

وفي عام 2020، أسفر التعاون بين الهيئة واليوروبول وسلطات بلغاريا وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية وهولندا عن الكشف عن صلات مشتبه فيها بين ست ضبطيات لأنهيديد الخل الذي يصنع في أوروبا وغرب آسيا منذ عام 2017. وتمثل القضايا الست، التي تشمل قرابة 22 000 لتر من أنهيديد الخل، أكبر عدد كُشف عنه حتى الآن من الضبطيات المترابطة للسلائف استنادا إلى المعلومات الاستخباراتية التي أُبلغ عنها من خلال تنبيه صادر في إطار مشروع "كوهيجن" ونظام "بيكس".



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

تقرير الهيئة الخاص لإحياء الذكرى السنوية الستين للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971. يوجز التقرير إنجازات المجتمع الدولي وبيبرز التحديات التي يتعين التصدي لها.

انضمام شبه عالمي وتسريب شبه منعدم للمخدرات أو المؤثرات العقلية من التجارة الدولية المشروعة

تمكن النظام الدولي لمراقبة المخدرات، الذي أنشأته اتفاقاً سنة 1961 وسنة 1971، من تحقيق المراقبة الدولية على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتجارها واستهلاكها على نحو مشروع. واليوم، صارت جميع الدول الأعضاء تقريباً أطرافاً في الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، وهي تمثل نحو 99 في المائة من سكان العالم. وعلاوة على ذلك، لم يحدث عملياً أي تسريب للمخدرات المصنعة والمتاجر بها دولياً على نحو مشروع إلى الأسواق غير المشروعة، رغم أن عدد المخدرات الخاضعة للنظام الدولي لمراقبة المخدرات ازداد زيادة كبيرة على مدى العقود الماضية. وفي جميع أنحاء العالم، تم قصر الزراعة المشروعة للنباتات المخدرة وكذلك إنتاج العقاقير المخدرة المشروعة وتوزيعها والاتجار بها بنجاح على الكميات اللازمة المقدره للأغراض الطبية والعلمية.

التحدي الذي تواجهه الدول في تحقيق نهج متوازن إزاء مراقبة المخدرات

ترك الهيئة أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول عند تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات هو تحقيق توازن مناسب بين ضمان توافر العقاقير اللازمة طبياً ومنع إساءة استعمالها وإنتاجها على نحو غير مشروع والاتجار بها. ومع ذلك، تشدد الهيئة على أن المعاهدات قد أرسيت، منذ إنشائها، نهجاً متكاملة ومتوازنة في هذا الشأن، وأنها أصبحت تنصدر جهود المراقبة الدولية للمخدرات في العقود الأخيرة.

الفجوة العالمية المستعصية في استهلاك الأدوية الخاضعة للمراقبة المستخدمة في العلاج

تقدر الهيئة أن 92 في المائة من المورفين يستهلكه 17 في المائة فقط من سكان العالم في البلدان المرتفعة الدخل. وعلى النقيض من ذلك، فإن سبل الوصول إلى وسائل مناسبة لتخفيف الآلام لدى 75 في المائة من سكان العالم - لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل - إما محدودة أو معدومة. والزيادة في استخدام المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، المرتبطة بأزمة الإفراط في الاستهلاك والجرعات المفرطة في بعض البلدان، لم تقابلها زيادة في استعمال المورفين الميسور التكلفة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وتشير التقديرات إلى أن أربعة من كل خمسة أشخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ممن يحتاجون إلى علاج عقلي أو عصبي أو علاج من تعاطي المخدرات لا يتلقونه. وعلى الرغم من تزايد أعداد الأشخاص المصابين بالصرع واضطرابات القلق في جميع أنحاء العالم، أبلغت معظم البلدان عن تراجع توافر بعض المؤثرات العقلية الأساسية المستخدمة في معالجة تلك الحالات منذ عام 2012. واتسع التفاوت بين البلدان التي سجلت أعلى معدلات لاستهلاك المؤثرات العقلية وأنها بين عامي 2012 و2016. وقد وجدت الهيئة أن خدمات العلاج بمساعدة الأدوية من الارتهان للمواد الأفيونية إما غير متاحة أو غير متاحة بالقدر الكافي في جميع البلدان التي يوجد فيها انتشار كبير لتعاطي المخدرات بالحقن.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للمعلم فقط — وثيقة غير رسمية

مبادرات الوقاية من تعاطي المخدرات غير كافية في كثير من البلدان

تعاني مناطق كثيرة في العالم من نقص في المبادرات الوقائية أو انعدامها. وهناك ضعف في توفير العلاج، ولا يوجد ما يكفي من آليات مكافحة الوصم وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي. ويتفاقم الوصم بسبب اتباع نهج قانون جنائي غير متناسب وغير ضروري في كثير من الأحيان في التعامل مع متعاطي المخدرات. وهذا لا يتفق مع مبدأ التناسب.

يجب أن تكون تدابير مكافحة المخدرات متناسبة وأن تحترم حقوق الإنسان

يشير التقرير السنوي إلى أن بعض الدول الأطراف قد نفذت تدابير مرتبطة بعسكرة إنفاذ القانون، والاستخفاف بحقوق الإنسان، والإفراط في السجن، والحرمان من العلاج المناسب طبياً، واتباع نهج لاإنسانية أو غير متناسبة في إطار تدابير التصدي الوطنية لمكافحة المخدرات. وتذكر الهيئة أن هذه السياسات قد ترتبت عليها آثار سلبية، حيث أدت إلى وصم الأشخاص المتأثرين بتعاطي المخدرات وتهميشهم. وإن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باسم مكافحة المخدرات أو تحت ستارها لم تحدث بسبب اتفاقيات مراقبة المخدرات بل على الرغم منها.

وتشدد الهيئة على أن التدابير المتبعة خارج نطاق القانون للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات لا يمكن تسويغها في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي تشترط التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات بتدابير العدالة الجنائية الرسمية المتسقة مع أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تقضي بضرورة الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً للأصول القانونية الواجبة. وتلاحظ الهيئة أيضاً أن هناك دولاً ما زالت تطبق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

ويذكر التقرير بأن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف ولا يمكن التفرغ فيها أبداً، ويؤكد من جديد أنه إذا كانت تدابير مراقبة المخدرات التي تتخذها الدول تنتهك معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، فإنها تنتهك أيضاً الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

وتلاحظ الهيئة التطور الإيجابي المتمثل في اعتماد العديد من الدول بدائل للإدانة والعقاب في الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات، واعترافها بأن الارتهاان للمخدرات هو حالة انتكاسية مزمنة يمكن الوقاية منها وعلاجها.

الحاجة إلى زيادة التركيز على أنشطة المخدرات غير المشروعة على الصعيد الوطني

تشدد الهيئة على وجوب زيادة تركيز جهود مكافحة المخدرات على الإنتاج والصنع والتوزيع بصورة غير مشروعة، وعلى مخاطر التسريب على الصعيد المحلي. ولا تزال الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا وكذلك عمليات الاتجار بالمخدرات تشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عدد من البلدان. كما أن الفساد يعوق بشكل خطير جهود مراقبة المخدرات في هذه البلدان. ولا يزال منع تسريب السلائف الخاضعة للمراقبة التي تُستعمل في إنتاج الهيروين والكوكايين يشكل تحدياً خطيراً. ولا تزال زراعة القنب غير المشروعة مستمرة ويجب التصدي لها أيضاً. وعلاوة على ذلك، هناك زيادة في تعاطي المخدرات الاصطناعية، التي لا يكون لها في كثير من الأحيان أي استخدام مشروع ولكن يمكن إنتاجها بسهولة في أي بلد. وتستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتسويق المخدرات وبيعها



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
25 آذار/مارس 2021، الساعة 11/00
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير 2020



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

بشكل غير مشروع، بما في ذلك الفنتانيل القوي، على منصات الشبكة الخفية باستخدام العملات الرقمية. وهذه تحديات إضافية بحاجة إلى معالجة ولم تكن في الحسبان في الاتفاقيات وقت إنشائها.

لا تزال المؤثرات النفسانية الجديدة تشكل خطراً على الصحة العامة

إن استمرار ظهور العديد من المؤثرات النفسانية الجديدة في سوق المخدرات العالمية يشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة، كما يشكل تحدياً أمام تنفيذ تدابير المراقبة. وكثيراً ما يرتبط تعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة بمشاكل صحية تؤدي إلى حالات دخول المستشفيات ووفيات ناجمة عن جرعات مفرطة. وأبدى اختصاصيو الكيمياء الذين يدعمون المتجرين غير الشرعيين إبداعاً متزايداً وهم يرتقون على سلم مهارات التركيب الكيميائي. فقد أصبحوا الآن قادرين على صنع مواد كيميائية وسلائف خاضعة للمراقبة بواسطة مواد يسهل شراؤها.

الاستخدام الطبي للقنب المسموح به بموجب الاتفاقيات؛ يجب على الحكومات ضمان وجود تدابير للترخيص والمراقبة والرصد

يلاحظ التقرير السنوي أن الاستعمال الطبي للقنب ليس مسموحاً به بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات إلا إذا امتثلت الدول للمقتضيات التعاهدية المصممة بقصد منع تسريب المخدرات لاستعمالها لغير الأغراض الطبية، بما فيها الترخيص والمراقبة. وينبغي للحكومات التي تنشئ برامج تسمح بالاستعمال الطبي للقنبيات أن ترصد آثار تلك البرامج وتقييمها، وأن ترصد نطاق تسريب القنبيات من أجل الاستعمال غير الطبي، ولا سيما تسريبها من أجل أن يتعاطها الشباب.

الهيئة تحذر من أن إباحة القنب لأغراض غير طبية يقوض الاتفاقيات

إن التطورات التي شهدتها بعض البلدان القليلة التي أباحت استعمال القنب في الأغراض غير الطبية أو سمحت به أو أخذت تتسامح في تشريعاتها على المستوى الوطني مع هذا الاستعمال إنما تضعف من الطابع العالمي لنطاق الانضمام للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وسوف يكون لأي زيادة في الاستعمال غير الطبي للقنب تأثير سلبي على الصحة العامة.

النظام الدولي لمراقبة المخدرات مقوم أساسي لحماية صحة الناس ورفاههم في جميع أنحاء العالم

تؤكد الهيئة أن تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات يتطلب من البلدان أن تضع صحة الناس ورفاههم في صلب سياسات المخدرات. وينبغي للحكومات أن تطبق نهجاً شاملاً ومتكاملة ومتوازنة في سياسة مراقبة المخدرات، وأن تعزز معايير حقوق الإنسان، وأن تعطي الأولوية للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل. وعلاوة على ذلك، يلزم اتخاذ تدابير إضافية للتصدي للتغير الحاصل في طبيعة مشكلة المخدرات العالمية وحجمها. وينبغي أن يكون الحد من العواقب السلبية لتعاطي المخدرات موضع تركيز، كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة.



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تُعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبيه بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.